



اجتماع المندوبين وكبار المسؤولين
للإعداد لاجتماع وزراء الخارجية التحضيري للقمّة
الدورة العادية الحادية والثلاثون
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
1 - 2 ربيع الثاني 1444 هـ الموافق 26 و 27 أكتوبر/تشرين أول 2022م

ج01-01/(10/22)/08-خ(000364)

كلمة

سعادة السفير محمد بن يوسف

المندوب الدائم للجمهورية التونسية لدى جامعة الدول العربية
(رئاسة القمة العادية 30)

في الجلسة الافتتاحية

لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين وكبار المسؤولين
للإعداد لاجتماع وزراء الخارجية التحضيري للقمّة
الدورة العادية (31)

الجزائر - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
26 أكتوبر/ تشرين أول 2022

—

بسم الله الرحمان الرحيم

أصحاب المعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،
الحضور الكريم،

يطيب لي بداية أن أتقدم بحزبل الشكر وخالص التقدير إلى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وشعبها الأبي على حسن الإستقبال وكرم الضيافة التي حضيها بها منذ حلولنا بهذه الأرض الطيبة وهي مناسبة كذلك نتقدم لها باحرّ التهاني للشعب الجزائري الشقيق بذكرى الثورة الجزائرية.

كما أتقدم بخالص التهنة للجزائر الشقيقة على استضافتها للقمّة العربية في دورتها الحادية والثلاثين التي نأمل جميعها أن تكلل أعمالها بالنجاح وأن تزيد مخرجاتها في دفع العمل العربي المشترك لما فيه خير الأمة العربية.

و لا يفوتني أن أتوجه بخالص مشاعر الشكر والتقدير لجميع أصحاب السعادة، المندوبين الدائمين على ما أبدوه طوال ترؤس بلادي تونس للدورة 30 للقمّة العربية، "قمّة العزم والتضامن"، من تعاون أخوي وبناء ساهم دون شكّ في خروجها بقرارات ومخرجات داعمة للعمل العربي المشترك وتكرس التضامن العربي.

كما أعرب عن تقديري وامتناني لمعالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام للجامعة، ولكافة موظفي الأمانة العامة على ما بذلوه من جهود مخلصة من أجل توفير أحسن الظروف لرئاسة تونس على مدار ما يزيد عن ثلاث سنوات.

ومما لا شكّ فيه أنّ مخرجات قمة تونس والمناخات الإيجابية التي تولّدت عنها قد رسّخت من قناعتنا جميعا بالدور المحوري لجامعتنا في تكريس التضامن العربي وتوحيد المواقف والجهود حول أهم القضايا والتحديات التي تواجهها منطقتنا تكريسا لإعلان تونس المنبثق عن القمة 30 الذي أكد على ضرورة " مواصلة الجهود المشتركة من أجل تمتين أواصر التضامن العربي وتوطيد مقومات الأمن القومي العربي بمفهومه الشامل، بما يحفظ للدول والشعوب العربية الأمن والاستقرار ويرتقي بأوضاعها الإقتصادية ويعزز قدرتها على مواجهة التحديات السياسية والأمنية والإقتصادية والثقافية ويضمن انخراطها الفاعل والايجابي في منظومة العلاقات الدولية".

ويحق لنا أن نفخر بما قطعناه منذ قمة تونس في سنة 2019 من أشواط على درب تطوير أساليب العمل العربي المشترك والنهوض بأوضاع منطقتنا وتعزيز التضامن العربي لاسيما في هذا الظرف الدقيق الذي يتسم بعدم الاستقرار بفعل الأزمات التي

تعصف ببعض دولنا وتنامي ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود بالإضافة إلى التداعيات الوخيمة لجائحة كورونا والانعكاسات المؤلمة للأزمة الأوكرانية المستمرة. فقد سعت تونس خلال فترة إضطلاعها بمسؤولية رئاسة القمة 30، لاسيما بعد التعافي النسبي من جائحة كورونا، على إعطاء فاعلية أكبر في أساليب العمل وخاصة في معالجة قضاياها والذي جسّدته اللقاءات العديدة والاتصالات الدورية لسيادة رئيس الجمهورية السيد قيس سعيد مع أشقائه الزعماء والقادة العرب وكذلك استقبال سيادته لمعالي الأمن العام للجامعة خلال زيارته العديدة إلى تونس، فضلا عن إقرار مبدأ الاجتماعات التشاورية على المستوى الوزاري التي انعقدت تباعا بالقاهرة والدوحة والكويت وبيروت، والاجتماعات الطارئة لمجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية وال مندوبين وكذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومختلف المجالس الوزارية الفنية، وهي اجتماعات هدفت للتفاعل بجدية وبالسرعة المطلوبة مع الأحداث الطارئة والتحوّلات الإقليمية والدولية.

وفي الإطار ذاته تنزّل إحداث اللجنة الوزارية العربية المكلفة بالتحرك الدولي لمواجهة السياسات والإجراءات الاسرائيلية غير القانونية في مدينة القدس المحتلة، بهدف إجراء اتصالات مع الأطراف الدولية المؤثرة لحماية القدس ووضع حدّ لمحاولات تغيير هويتها العربية والإسلامية والمسيحية وتقويض أسس السلام.

أصحاب المعالي والسعادة،

لقد ظلت القضية الفلسطينية دائما في صدارة أولويات تونس التي أكدت ولا تزال في مختلف المحافل الدولية ولاسيما خلال ترؤسها لمجلس الأمن الدولي في جانفي 2021، على ضرورة حماية حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وخاصة حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. وشددت في أكثر من مناسبة وفي جميع تحركاتنا الدبلوماسية على ضرورة كسر الجمود والأخذ بزمام المبادرة من أجل استعادة القضية الفلسطينية صدارة اهتمام الرأي العام الدولي، داعية المجتمع الدولي للضغط بجدية على إسرائيل لحملها على الانصياع لقرارات الشرعية الدولية بما يمكن الشعب الفلسطيني من استعادة حقوقه المسلوبة وحماية مقدساته والتصدي لكافة السياسات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة وإنفاذ قرارات الشرعية الدولية.

ونحن على ثقة تامة بأنّ قمة الجزائر ستواصل بمعية كافة الدول العربية على نفس الدرب الساعي إلى وحدة الصف إزاء قضية العرب الاولى والعمل الدؤوب من أجل إنهاء معاناة الشعب الفلسطيني ووضع حد للسياسات العدوانية لسلطات الاحتلال. وإنه لا يسعنا بهذه المناسبة إلا أن نشكر الجزائر الشقيقة ونهئها ونهئ أنفسنا على جهودها السخية ونجاحها في لمّ شمل الأشقاء الفلسطينيين.

أصحاب المعالي والسعادة،

إن انتشار بؤر التوتر في منطقتنا العربية واستمرار النزاعات المسلحة يبعث على الإنشغال ويحتم علينا جميعا تكثيف الجهود من أجل تطوير الأزمات والبحث عن تسويات وحلول سياسية للصراعات والانقسامات داخل بعض دولنا، بما يحقق الأمن ويعزز مقومات الإستقرار في دولنا ومجتمعاتنا ويحصنها من التدخلات الخارجية.

ومن هذا المنطلق، كان تعامل تونس مع الأزمة التي تعيشها الشقيقة ليبيا حيث تركّزت جهودنا على ضمان المحافظة على وحدة ليبيا أرضا وشعبا وصيانة سيادتها. كما حرصت تونس من خلال جهودها وتحركاتها المتواصلة على حث الفرقاء الليبيين على تغليب منطق الحوار والإنخراط في كل المساعي التي تستهدف التسوية والتوصل إلى حل سياسي شامل في إطار إتفاق لبي-لبي، على غرار ملتقى الحوار السياسي الليبي الذي احتضنته بلادي تونس في نوفمبر 2020 والذي أسس لمسار سياسي كان يفترض انتهاءه مع إجراء الانتخابات في ديسمبر 2021.

كما إنخرطت بلادنا في كلّ الجهود والمبادرات الإقليمية والدولية ولا سيما مساعي دول الجوار الداعمة للمسار السياسي لحل الأزمة في ليبيا برعاية بعثة الأمم المتحدة ولتوفير كافة مميزات إجراء الاستحقاقات الانتخابية في أقرب الآجال بما يساهم في إعادة الأمن والاستقرار إلى هذا البلد الشقيق وكافة دول المنطقة.

الحضور الكريم

تعيش منطقتنا على وقع أزمات حادة وتحولات سريعة زادت في تعقيد الأوضاع بها وتعظيم تحديات دولنا الجمّة ومتعددة الأبعاد والتي تهدد جدّيا الأمن القومي العربي في مفهومه الشامل بما في ذلك استقرار المنطقة برمتها، الأمر الذي يستوجب منا جميعا العمل في روح من الإنسجام والتضامن والتأزر من أجل مواجهة هذه التحديات بالغة التعقيد وتحقيق ما نصبو إليه من إزدهار في أوطاننا ورفق شعوبنا.

ولعلّ مسائل الأمن الغذائي والأمن الطاقوي والأمن المائي التي تطرح بأكثر حدّة في المرحلة الراهنة هي من المسائل الحيوية التي يجدر معالجتها سويا من خلال بلورة رؤية إستراتيجية مشتركة تقي دولنا الهزّات وتحفظ استقرارها وأمنها وتتيح الظروف الملائمة لحكوماتنا لتحقيق التنمية المستدامة لشعوبنا.

وإن ما تتوفر لدولنا العربية من ثروات طبيعية وبشرية وما تتمتع به المنطقة من موقع جغرافي متميّز يؤهلها لأن تكون قوّة اقتصادية تضاهي التكتلات الاقتصادية الأخرى. غير أن هذا الهدف يظلّ رهين قدرتنا مجتمعين على تذليل الصعوبات والعراقيل التي تعيق مسار الاندماج الاقتصادي العربي وخلق الظروف الملائمة للتقدم في تفعيل مختلف الاتفاقيات وقرارات القمم العربية ذات العلاقة بتنمية حجم التبادل التجاري بين الدول العربية وإقامة الاتحاد الجمركي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتيسير

عمليات تنقل الأشخاص والاستثمارات بين دولنا بما يحقق التكامل الاقتصادي العربي
ويحمي دولنا من الهزات والأزمات الاقتصادية.

ولا يسعني في الختام إلا أن أجدد شكري للجزائر الشقيقة بقيادة وحكومة وشعبها على
ما حظينا به من حسن استقبال وكرم وفادة وهو ليس بغريب عن الشعب الجزائري
الأصيل وأن أثنى على الجهود المقدرة لتأمين أفضل الظروف لانعقاد قمتنا هذه بعد
انقطاع لمدة فاقت الثلاث سنوات ترأست خلالها بلادي قمتنا العربية بكل فخر وعملت
بكل حرص صادق على تحقيق التضامن العربي وتكريس سنة التشاور بين قاداتنا ودولنا
وتوحيد مواقفنا إزاء القضايا التي نواجهها جميعا وعلى مختلف الأصعدة.

وإنها مناسبة لأجدد التأكيد على الدور المعوري لجامعة الدول العربية المدعوة لمزيد
التأقلم مع التحولات في المنطقة والعالم والسعي لتطوير آليات عملها من خلال الرفع
من أداء مختلف هيكلها واستحداث أساليب عمل جديدة قادرة على الاسهام في
مواجهة التحديات الماثلة أمامنا وخدمة مصالح شعوبنا.

واسمحوا لي الآن بدعوة سعادة السفير المندوب الدائم للجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية لإستلام رئاسة إجتماع المندوبين الدائمين، متمنيا لسعادته
وللشقيقة الجزائر كل التوفيق والسداد في إدارة أعمال قمتنا في مختلف مستوياتها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته